

رجال الإدارة والسياسة والجيش من الأندلس والمغرب في مصر من القرن السادس حتى نهاية القرن التاسع للهجرة

عائيب أحمد
مرشح للدكتوراة

مقدمة :

لم تكن العلاقات بين مصر والمغرب والاندلس مستقرة على حال واحدة ، فقد كانت طبيعية خلال العصر الاموي ، لان المغرب والاندلس كانتا تتبعان في كثير من الاحيان لولاية مصر . تغيرت الاحوال مذ تسلم العباسيون شؤون حكم الدولة العربية الاسلامية ، فانفصلت الاندلس عن المشرق وأصبحت مستقلة حتى عن المغرب العربي .

على الرغم من هذه الحال بقيت العلاقات قائمة بين البلدين في جميع الميادين ،انما ليس دوما على نطاق رسمي حكومي أو معترف به من قبل رجال السلطة والحكم .

ففي الميدان السياسي ، يمكن القول ان القطيعة كانت شبه كاملة ، اذا ما استثنيت فترة قصيرة سيطر خلالها الفاطميون على الغرب العربي . وعلى الرغم من واقع القطيعة هذه والحالة العدائية التي كانت تخيم على الاجواء السياسية ، فان اتصالات سرية تمت بين بعض قوى البلدين كان وراءها طموح بعض حكام الاندلس للسيطرة على المشرق العربي ليصار الى ضمه الى المغرب والاندلس كما كان الامر قبل مجيء العباسيين الى السلطة . وكان يساعد على ذلك ان عددا كبيرا من المغاربة والاندلسيين كان من أصل مصري ، لان المصريين شاركوا في فتوح المغرب والاندلس كما هو معروف وهنا يجب ان يفرق بين المغرب والاندلس ، لان المغرب بأقطاره الحالية كان مسرحا لتغيرات سياسية متتالية . وقامت على أرضه دول متعددة ، كانت تختلف

دراسات تاريخية ، ٢٧ و ٢٨ ، ايلول - كانون الاول ١٩٨٧ .

بولائها للمركز في المشرق . ففيه قامت دولة الفاطميين وسيطرت عليه أكثر من نصف قرن من الزمن ، من اواخر القرن الثالث حتى ما بعد منتصف القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي . وكان الفاطميون يتطلعون باهتمام بالغ الى مصر ، حتى ترجموا تطلعاتهم الى حقيقة واقعية سنة ٣٥٨هـ / ٩٦٩م (١) فعدت العلاقة شبه طبيعية حتى كانت سنة ٤٤١هـ / ١٠٤٦م عندما قام المعز بن باديس الصنهاجي بالفاء الولاء والطاعة للفاطميين ودعا لبني العباس . ومنذ ذلك الحين بدأت الهجرة العربية الجديدة من مصر الى المغرب لاعادة الامور الى حالتها السابقة (٢) . ولكن النتيجة لم تكن في صالح الفاطميين هذه المرة فعادت العلاقة الى التوتر بين البلدين وظلت هكذا حتى سقوط دولة الفاطميين سنة ٥٦٧هـ / ١١٧٢م (٣) .

حدث هذا على مستوى الحكام والسلطات السياسية في البلدين ، أما على مستوى الشعب فان حركة الاتصال لم تتوقف لحظة واحدة . وعلى الطرف الاخر من جناح العرب والاسلام (الاندلس) لم يخل الامر من بعض الاتصالات التي تمت بالسر مع بعض اقطار المشرق العربي ، مثل العراق وبلاد الشام وغيرها . ولعل خير مثال على ذلك ما قام به الخليفة الاموي عبد الرحمن الناصر لدين الله الذي كان يرسل الى مصر ، في كل سنة ، ما مقداره عشرة الاف دينار للمالكيين . وكان قصده من هذا تحقيق هدف سياسي يتجلى بالامل والتطلع للسيطرة على المشرق العربي . وحدث أن ظهر خلال هذه الفترة في بلاد الشام بعض الكتب التي تدعو للامويين ، والتي كان حكام الاندلس على صلة بها وربما كانوا المشجعين عليها ، ولابد انها وصلت الى مصر بعد أن ظهرت وانتشرت في الشام (٤) .

أما على الصعيد الثقافي والفكري ، فان العلاقة بين القطرين العربيين ، مصر والاندلس ، كانت تمتاز بالحياة والنشاط ، في الوقت الذي كانت فيه الاندلس والمغرب تعتمدان على المشرق مصدرا رئيسيا للثقافة وامور الفكر ، ومنه مصر ، الذي لم يكن التوجه اليها بالشكل الذي كان بالنسبة لبقية الاقطار العربية المشرقية الاخرى ، كالعراق وبلاد الشام على سبيل المثال ، وبخاصة خلال فترة حكم الفاطميين . فقد جاء اليها محمد بن عبدون العدوي سنة ٣٤٩/٩٦١ ، فدرس علوم الطب والصيدلة وعاد الى الاندلس سنة ٣٦٠هـ / ٩٧١م (٥) ، والى الاسكندرية وصل في سنة ٤٣٨هـ / ١٠٤٢م عبد الرحمن بن عتيق الصقلي المعروف بابن الفحام ، وظل يدرس حتى سنة ٤٥٤هـ / ١٠٥٨م (٦) . والامثلة في هذا المجال كثيرة جدا ، وهي كلها تبرهن على استمرار العلاقة على صعيد الفكر والثقافة بين البلدين العربيين . وبالمقابل كان المصريون يقصدون المغرب والاندلس للمشاركة في التدريس ونشر ما يحملونه من علوم هناك ، مثال هؤلاء ، مثل أحمد بن أبي عبد الرحمن الزهري ، الذي قدم على الناصر لدين الله بقرطبة سنة ٤٣٧هـ / ١٠٤٢م فقبل بالترحاب والسرور وأخذ يدرس بقرطبة حتى وفاته (٧) ، وغيره كثيرون .

واتخذت العلاقة الفكرية بين البلدين شكلا آخر ، تجلى بنقل المؤلفات العربية الموجودة في المشرق وبخاصة من مصر الى الاندلس والمغرب (٨) ، وفي الحقيقة لم يبخل المصريون بشيء من علم او معرفة على الرواد المغاربة والاندلسيين فبرهنوا بذلك على ان العداء السياسي يبقى منفصلا دون ان يؤثر على اية ناحية من نواحي الفكر والثقافة ، خاصة وان روابط مشتركة ، هي روابط اللغة والاصل والانتماء تجمع بين العرب في اية بقعة من وطنهم الكبير . وهي التي جعلت هذه العلاقة تبدو طبيعية ، واستطاعت بذلك ان تعلق على الخلافات السياسية .

اما في الميدان الاقتصادي ، فان الامور ظلت هي الاخرى طبيعية جدا ، وبقي التعاون قائما في ميادين الاقتصاد المتعددة . ففي ميدان الزراعة اعتمد المغرب والاندلس على مصر ، ونقلوا عددا من طرق واساليب الزراعات المصرية المعروفة ، وهذا ما حدث زمن الاغلبة خلال القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي عندما انتقلت الى المغرب زراعة شجرة القطن وقصب السكر (٩) .

وفي حقل الصناعة ، كان الامر مختلفا ، ويأتي هذا الاختلاف من واقع المعلومات المتوافرة حول ذلك والذي لا يتعدى أكثر من اشارات بسيطة جدا ، لكنها تساعد على الاستنتاج ان التعاون بين مصر والمغرب والاندلس كان قائما خلال هذه الفترة في ميدان الصناعة ، مثال ذلك صناعة السكر ، فالعرب الفاتحون للمغرب والاندلس ، والمصريون قسم منهم ، هم الذين نقلوا هذه الصناعة الى الاندلس والمغرب (١٠) .

وأما التجارة فقد ظلت طبيعية الى درجة كبيرة جدا ، ولم يتوقف تجار البلدين عن الحركة ونقل البضائع بينهما . وكانت البضائع تأتي الى الاندلس والمغرب عن طريق الاسكندرية التي تعتبر المنفذ الرئيسي لمصر على البحر المتوسط الى البلدان الاخرى (١١) . وكانت مصر هي الاخرى تستقبل البضائع من المغرب والاندلس (١٢) .

وهكذا فان العلاقات بين مصر والاندلس قدر لها أن تكون طيبة وطبيعية خلال فترة ما قبل القرن السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي موضوع هذا البحث . فقد استقبل المغاربة والاندلسيون في المشرق على هيئة حجاج وطلبة علم وتجار وزائرين خلال هذه الفترة ، لتختلف الصورة خلال الفترة التالية ، فتصبح مصر العربية من اهم اقطار المشرق العربي ، بالنسبة للمغاربة والاندلسيين ، الذين قصدوها واستقروا فيها وأصبحوا من مواطنيها بدون معارضة ولا قيود . فما الذي حدث على الساحة الاندلسية حتى لجأت فئة من سكانها الى المشرق ، وبخاصة الى مصر . وما العوامل التي شجعت على ذلك .

للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول ان ما حدث ، وبخاصة في الاندلس ، كان امرا كبيرا وفظيعا من حيث تأثيره وفعاليته ، وبالتالي من حيث النتيجة السلبية التي

انتهى اليها ، وهي ضياع أرض وتشئت شعب وموت حضارة . فالاضطرابات الداخلية التي تجسدت بالانقسامات الحادة وتبدل الدول ثم نجاح الاسبان في السيطرة على معظم نواحي الاندلس ، كل ذلك أجبر مجموعة كبيرة من الاندلسيين على الهجرة باتجاه مصر وبقية اقطار المشرق العربي الاخرى . والامثلة كثيرة في هذا الميدان ، فمنها ما كان من جراء تبدل الدول الذي بدأ بمجيء المرابطين وانحسار دول الطوائف سنة ٤٨٥هـ/١٠٩٢م ، وهجرة قسم كبير من سكان الاندلس نتيجة ذلك ، منهم والد ابي بكر بن العربي ، من رجال اشبيلية المعروفين والمعول عليهم ، عشية وصول المرابطين الى الحكم (١٢) ، ومثله كثيرون لاطائل من ذكرهم لكونهم جميعا يشتركون في امر واحد ، هو الهرب من المرابطين لانعدام التوافق على صعيد المبدأ العام . والامر نفسه حدث عندما زال حكم المرابطين بمجيء الموحيدين . فهاجر الكثيرون من الاندلس والمغرب الى المشرق خوفا منهم . مثال هؤلاء الوهراني صاحب كتاب المنامات المعروف ، الذي هجر الاندلس والمغرب ونزل مصر ، وفيها عبر عن كرهه الواضح للموحيدين في كتابه المذكور آنفا (١٤) . لكن الذي حدث بتأثير التقدم الاسباني باتجاه المعازل العربية في الاندلس كان أوسع وأشمل وأشد فعالية . فلم تأت سنة ٦٥٩هـ/١٢٦١م حتى سقطت معظم مدن الاندلس في أيدي الاسبان ، وترافق ذلك باجراءات قاسية وسلبية أجبرت معظم سكان المدن المحتلة على الهجرة منها الى غير رجعة (١٥) . وهذا يظهر بوضوح من خلال تتبع هجرة الاندلسيين باتجاه المغرب والمشرق العربيين . وبمقابل هذه العوامل السلبية المحزنة ، وجدت عوامل ايجابية في المشرق العربي حيث استقر قسم كبير من المغاربة والاندلسيين ، وكانت مصر في مقدمة الاقطار العربية المشرقية التي استقبلت عددا من هؤلاء القادمين الذين لم ينقطعوا عن التوافد اليها ، وفي مقدمة هذه الايجابيات ، التي تميزت بها مصر في تلك الفترة من الزمن ، الامكانات الاقتصادية التي اعتبرت في المقدمة بدون منازع وخاصة بالنسبة للاندلسيين والمغاربة الذين لا يملكون شيئا ، فقد كان لمصر وجودها البارز من هذه الناحية ، فهي بلد زراعي وصناعي وتجاري ، يتوافر فيها كل ما يطلبه الناس من لوازم واحتياجات . وهذا ما أكدته الرحالة المعروف ابن بطوطة الذي زار مصر خلال الربع الاول من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي فوصفها بأنها أم البلاد ، يعيش فيها الفقير الى جانب الغني والضعيف الى جانب القوي (١٦) . يضاف الى هذا أن الغرباء ، ومنهم المغاربة ، كانوا يخضون بمساعدات كبيرة جدا من قبل الحكومات والسلاطين الذين تعاقبوا على حكم مصر ، فالغلال توزع عليهم بنسب معينة ، ويرصد لهم ما يكفي لتكفين موتاهم ودفنهم . واختصت السلطات المصرية المغاربة من بين كل الغرباء الذين عرفتهم مدن مصر وحواضرها ، اضافة الى ما ذكر ، بان اوقفت باسمهم بعض الاوقاف وجعلتها للصرف عليهم (١٧) .

الى جانب العوامل الاقتصادية وجدت عوامل اخرى كان لها تأثيرها الفعال على حركة المغاربة والاندلسيين باتجاه مصر ، فالمغاربة والاندلسيون كانت لهم اهتماماتهم

العلمية البارزة التي تجلت بانتشار المدارس ودور العلم . فلم يشارف القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي نهايته حتى كان في الاسكندرية والقاهرة وحدهما ما يقرب من ثلاث وسبعين دارا للحديث، واضعاف هذا العدد من المدارس والخانقاهات، التي ما انقطع التسابق الى بنائها والصرف عليها منذ فترة حكم صلاح الدين الايوبي في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي ، حتى الفترة التي يتوقف عندها هذا البحث (١٨) . وبالإضافة الى ذلك ، فان مناهج التعليم وأساليبه التي كانت معروفة آنذاك توافقت مع المبادئ التي كان يعتنقها ويسعى لاجلها المغاربة والاندلسيون .

وكان للعوامل الدينية دورها الفعال في هذا الميدان فساعدت في نشاط حركة الاستقطاب باتجاه مصر التي كان لاسمها وقعه الخاص في اسماع المغاربة والاندلسيين من الناحية الدينية ، فلها ذكر طيب في القرآن الكريم والاحاديث النبوية الشريفة . يقول الله تعالى : « واهبطوا مصر فان لكم ما سألتهم » (١٩) . وفيها أماكن يحترمها المسلمون ويجلونها ، ذكرها الكندي ونقلها السيوطي في كتابه حسن المحاضرة ، فذكر الطور والنيل المبارك وقبري موسى وهارون ، والنخلة التي ولد عيسى بن مريم تحتها ومساجد ابراهيم ويعقوب وموسى ومارية سرية رسول الله الى غير ذلك (٢٠) . وكان لطبيعة مصر تأثيرها الواضح والمؤثر على حركة المغاربة والاندلسيين ففيها العديد من المدن والنواحي تشبه ما في الاندلس والمغرب ، كالاسكندرية وبعض مناطق الدلتا ، وتأتي أهمية هذا الامر من سرعة التأقلم مع البيئة الجديدة وسهولته الامر الذي أخذ بعين الاعتبار عند الفتح العربي للاندلس ، عندما نزل جند مصر في كورة تدمير بالاندلس لشبه طبيعتها بطبيعة مصر (٢١) . وشبهت منطقة فحص البيرة بمنطقة الفيوم في دلتا النيل (٢٢) .

وأما العوامل الاخيرة التي ساعدت على استقطاب المغاربة والاندلسيين الى مصر، فهي العوامل السياسية وكانت بمعظمها لصالحهم ، فقد لاقوا في مصر كل العناية والترحيب من السلطات الحكومية والرسومية منذ فترة حكم نور الدين زنكي وصلاح الدين الايوبي ، حتى نهاية القرن التاسع الهجري / الخامس عشر الميلادي ، وشيدت المدارس باسم المغاربة ، والزوايا والخانقاهات الصوفية والمساجد في كل انحاء المشرق العربي وبصورة خاصة في القاهرة والاسكندرية ، حيث كان الوجود الاندلسي والمغربي كثيفا ومتميزا .

بعد هذه المقدمة المقتضبة ننتقل الى دراسة الاداريين والسياسيين والعسكريين، كل على حدة .

١ - الاداريون : نقصد بالاداريين مجموعة المغاربة والاندلسيين التي عملت في ميدان القضاء والحسبة والدواوين ، الى غير ذلك من التسميات الادارية التي

عرفت واشتهرت في المشرق العربي . ويبدو ان الاداريين المغاربة والاندلسيين كانوا كثيرين جدا ، تواصل بعضهم الى تسلم مناسب رفيعة المستوى في المشرق وفي مصر بصورة خاصة ، ويمكن تقسيم هؤلاء الى قسمين رئيسيين : العاملون في ميدان الادارة العامة على مختلف درجاتها ، والعاملون في القضاء .

أ - العاملون في ميدان الادارة العامة : في مقدمة هؤلاء من حيث التسلسل الزمني **سليمان بن ابراهيم ابو الربيع الفرنابي** المتوفى سنة ٦٣٤هـ/١٢٣٧م وقد عمل في حقل الحسبة بمدينة القاهرة حتى وفاته . ومن المعروف ان منصب الحسبة كان أحد المناصب الادارية الكبيرة (٢٣) .

ولم تخل ميادين الكتابة من وجود اندلسي أو مغربي ، على الرغم من ان أعمال الكتابة كانت نادرا ما تسام لغير أهل المشرق الذين تميزوا باتقانها والقيام بأعبائها على خير وجه ، وبصورة خاصة كتابة مدينة القاهرة عاصمة الدولة ومقر الحكومة والسلطان . ففي هذا الميدان عمل من المغاربة نزلاء مصر **محمد بن سعيد بن حماد الصنهاجي البوصيري** من قلعة بني حماد في الاصل الذي أقام ببلدة بوسير من أرض مصر وتسلم منصب كتابة ديوان منطقة الشرقية حتى وفاته سنة ٦٩٧هـ/١٢٩٨م ، فعكس المسيرة الاخلاقية التي لم يحد عنها معظم من تسلم مناصب ادارية في مصر العربية من المغاربة والاندلسيين ، وهي مسيرة الصدق والامانة والنزاهة والاندفاع في العمل ، وتألم للحالة المأساوية التي كانت تسود تلك الفترة من الزمن ، والتي تميزت بمجانبة الصدق واستغلال المناصب الادارية للصالح الشخصي فثارت في اعماقه مشاعر السخط والاسى على هذا الواقع الصعب فقال :

فلم أر فيهم رجلا أمينا
مع التجريب من عمري سني
بهم فكأنما سرقوا العيون (٢٤)

فقدت طوائف المستخدمينا
فقد عاشرتهم ولبثت فيها
فكم سرقوا الفلال وما عرفنا

وعرفت مدينة المحلة الكبرى اداريا مغربيا عمل في ديوان الانشاء موظفا عاديا وهو **رضي الدين محمد بن حمزة المغربي** المتوفى سنة ٦١٥هـ/١٢١٩م (٢٥) . وبلغت ثقة الحكام المصريين بالمغاربة والاندلسيين حدا كبيرا جعلهم يستخدمونهم في مناصب أمانة السجن في القاهرة الذي تسلمه في أواخر القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي ، **المغربي أبو الحسن علي بن عثمان الصنهاجي اللمتوني** المتوفى سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٥م . وبرهن من خلال عمله الذي لم ينفصل عنه الا بالموت ، أنه أهل للثقة التي أولاه اياها رجال الحكم في مصر آنذاك (٢٦) . كما تواصل معاصره **الامير بدر الدين المغربي** المتوفى سنة ٦٩٨هـ/١٢٩٩م الى منصب رفيع جدا بمدينة القاهرة هو منصب الدواودية الذي لم يتسلمه مغربي غيره خلال الفترة موضوع هذا البحث ، لان مثل هذا المنصب

غالبا ما كان يسند الى المقربين من السلطان وحاشيته . وقد عينه فيه السلطان المنصور لاجين وكلفه بتحذيد عمارة جامع ابن طولون (٢٧). وفاق جميع الاداريين في مصر والمشرق العربي **عبد الواحد بن اسماعيل الافريقي** المتوفى سنة ٧٨٦هـ/١٣٨٤ م من حيث المرتبة والمنصب الذي شغله بمدينة القاهرة وهو منصب كتابة السر لدى السلطان، وهو من أكبر المناصب الادارية ومن يتسلمه يعتبر أحد شخصيات الدولة المرموقة والتي يعول عليها في كثير من الامور التي تهم الدولة والمجتمع ، لاهمية الامور التي يطلع عليها كاتب السر وحساسيتها . وقد تدرج الافريقي في السلم الوظيفي حتى توصل الى هذه المرتبة العالية ، اذ عمل في البداية شاهدا في ديوان أحد أمراء الطبلخاناه ، ولما أصبح برقوق أمير طبلخاناه استخدمه كشاهد ديوانه أيضا . ثم انتقل بعد ذلك الى وظيفة موقع الدست . وعندما تسلم الظاهر برقوق السلطنة عينه كاتبا للسر فسار فيها سيرة حميدة ارضت الجميع . لكن مدة توليه هذا المنصب لم تدم طويلا ، فمات متأثرا من مرض أصابه قبل أن يبلغ الاربعين (٢٨). ويبدو أن السلطان الظاهر برقوق، كان لا يثق الا بالمغاربة ، ودليل ذلك أنه لما تسلطن للمرة الثانية ، قام بتعيين مغربي آخر لمنصب كتابة السر في الدولة وهو **علي بن عيسى العامري** المعروف **بالكرمي** المتوفى سنة ٧٩٤هـ/١٣٩٢ م ، وكان قد قدم له بعض المساعدات في منغاه بالكرك ، فكافأه حين عودته الى السلطنة بهذا المنصب المرموق . وهو كالذي سبقه لم تطل مدته بسبب الوفاة (٢٩) .

وتسلم مغربي آخر كشف منطقة الوجه البحري جميعها، وهو **أحمد بن شرف الدين عبد الهادي بن أحمد المغربي** المعروف **بابن الشيخ** المتوفى سنة ٧٨٧هـ/١٣٨٥ م ، ولم يعرف عنه ما يسيء الى سمعته خلال عمله هذا (٣٠) .

وخلال النصف الثاني من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي ، تسلم الحسبة بمدينة الاسكندرية **يوسف بن محمد الفلاحي المغربي** المتوفى سنة ٨٧٥هـ/١٤٧١ م وقد اختاره نائبها لهذه الوظيفة سنة ٨٤٩هـ/١٤٤٦ م . وقد حمدت سيرته فيها (٣١) .

ب - العاملون في ميدان القضاء : كان منصب القضاء من أهم المناصب الادارية التي شغلها المغاربة والاندرلسيون في مصر خلال الفترة المعنية بهذا البحث ، وبخاصة القضاء على المذهب المالكي مع وجود بعض القضاة على المذاهب الاخرى . ومن الجدير ذكره قبل استعراض بعض أسماء هؤلاء القضاة ، أن منصب القاضي المالكي في مصر، وخاصة في مدينتي الاسكندرية والقاهرة ، كان من أقدم المناصب القضائية ، لكون هاتين المدينتين ، وبصورة خاصة الاسكندرية ، تضمان الكثيرين من الذين يتمذهبون بالمذهب المالكي ، زاد عليهم المغاربة الاندرلسيون وكلهم على هذا المذهب . الا ان القضاة المالكيين من المغاربة والاندرلسيين لم يكونوا جميعا في سوية واحدة ، سواء أكان ذلك

من حيث الاهلية والثقافة ، أم على صعيد الاخلاق والسوية الانسانية . على عكس جميع من عرفتهم مصر في حقل الادارة أو غيرها ، والذين اتسموا بشكل يكاد يكون كاملا بالاخلاقية والجدية في العمل ، والصدق والامانة . ويعد القضاء على المذهب المالكي ، في الاسكندرية بشكل خاص ، القضاء الوحيد حتى ٧٦٨هـ/١٣٦٧م حين استحدث منصب آخر ، وهو منصب قاضي الحنفية . يقول القرينزي في حوادث سنة ٧٦٨هـ/١٣٦٧م « واستقر شهاب الدين ابراهيم بن عمر المعروف ربيعة الحنفي قاضيا بالاسكندرية زيادة على قاضيه جمال الدين ابن الريفي المالكي ، ولم يعهد قبل ذلك في الاسكندرية قاضيان » (٢٢) .

وتمثلت أول مشاركة للمغاربة في منصب قاضي المالكية بمصر بحسب معطيات المصادر المعاصرة بوجود **محمد بن الحسن بن عبد السلام** المعروف **بابن القدسية ابو بكر السفاقسي** ، وهو ابن اخت الحافظ أبي الحسن المقدسي الذي لا يستبعد أن تكون ولادته ونشأته بمصر ، حيث درس بالاسكندرية وتولى نيابة القاضي المالكي فيها حتى وافته المنية سنة ٦٥٤هـ/١٢٥٧م (٢٣) . وافتتح قائمة القضاة المستقلين المالكيين بالاسكندرية ، قاضي القضاة **محمد بن ابي القاسم بن عبد السلام الربيعي التونسي شمس الدين** المتوفي سنة ٧١٥هـ/١٣١٦م ، الذي اهلته ثقافته لهذا المنصب ، فقد درس على عدد من كبار علماء القاهرة ، الامر الذي ساعده لان يفتي ويدرس في عدة مدارس بالقاهرة قبل توليه منصب القضاء بصورة مستقلة ، فانساق وراء شهواته مستغلا ما هو عليه من علو المرتبة والمكانة المرموقة وقبل الرشاوى وسلك جميع الاساليب غير المستقيمة وغير اللائقة بمنصب قاضي القضاة ، وكان يصرح دائما بقوله: « أنا أعرف كيف آخذ الدراهم في قضاء الحوائج » (٢٤) .

ولم يكن وجود العاملين في ميدان القضاء من المغاربة والاندلسيين مقتصرًا على المدن الكبرى التي كانت محط أنظار الغرباء بشكل خاص ، مثل القاهرة والاسكندرية، بل انتشروا في مناطق كانت أقل سكانا وأدنى مستوى، ففي مدينة المحلة الكبرى توصل الى نيابة القضاء على المذهب المالكي **ابو القاسم بن بنون التونسي** ، الذي زاره ابن بطوطة سنة ٧٢٦هـ/١٣٢٦م خلال مروره بالمحلة الكبرى ضمن رحلته المعروفة ، وكان مايزال على رأس عمله الذي مارسه بعفة وإخلاص (٢٥) .

وعلى الرغم من كثافة الوجود المغربي الاندلسي في مدينة القاهرة خلال هذه الفترة فان وصول المغاربة الى منصب القضاء في هذه المدينة بصورة مستقلة جاء متأخرا بعض الشيء ، اذ ولي منصب قاضي قضاة المالكية **عيسى بن مسعود الزواوي** خلال النصف الاول من القرن الثامن الهجري/الرابع عشر الميلادي ، وتوفي سنة ٧٤٣هـ/١٣٤٣م . وقد تلقى معظم ثقافته التي كانت في غالبيتها دينية مثل الفقه والحديث والعربية من المغرب في بجاية وتونس ، وبدأ عمله القضائي بمدينة دمشق نائبالقاضيها

حتى استقل بهذا المنصب في القاهرة ، ولم يؤخذ عليه شيء فيما يتعلق بمجال عمله هذا (٢٦) .

أما معاصره **أحمد بن محمد** المعروف **بابن المخلطة الصنهاجي** المتوفي سنة ٧٥٦هـ / ١٣٥٨ م فقد ولي قضاء الاسكندرية بصورة مستقلة أيضا بعد اقامة وجيزة بدمشق عشية وصوله من المغرب ، وكان من القضاة الذين حمدت سيرتهم وأثني عليهم (٢٧) . ولم تكن أهلية القضاة الذين تسلموا القضاء هي التي اوصلتهم الى حيث وصلوا في كثير من الاحيان ، انما وجدت عوامل على ارض الواقع المصري كان لها تأثيرها ، الامر الذي لا يمكن تجاهله او غش الطرف عنه عند بحث مسألة من هذا القبيل ، مثال ذلك ان السلطان في كثير من الاحيان كان يقدم بعض من وقف الى جانبه في امر من الامور او في مناسبة ما ، ويولى القضاء بغض النظر عن المؤهلات الثقافية التي لابد من توافرها فيمن يتولى هذه المهمة الصعبة . وهذا ما حدث بالفعل في زمن السلطان الظاهر برقوق وتحديدًا خلال فترة سلطنته الثانية سنة ٧٩٢هـ / ١٣٩٠ م ، عندما قدم **محمد الركاكي المغربي** على جميع من في حاضرة حكمه وعينه قاضي قضاة المالكية بالقاهرة ، وهو الذي امتنع عن فتيا ضد السلطان الظاهر برقوق خلال فتنة حدثت قبل تسلمه هذا المنصب بزمان قليل ، مع العلم ان ماضيه الاخلاقي ، لم يكن يؤهله للترتيب على عرش منصب القاضي المالكي (٢٨) . فاصبح أداة طيعة في أيدي السلطان وحاشيته فحباهم ونفذ كل ما طلبوه منه في ميدان عمله ، الامر الذي جعل بعض من رثاء يفصح عن ذلك بوضوح تام ، ومنهم عيسى بن حجاج الذي قال فيه :

الف العلوم الفارسى الركاكي
حزنت عليه عصابة الاتراك (٢٩)

لهفي على قاضي القضاة محمد
قد كان رأسا في القضاء فلاجل ذا

ولعل أعظم من ولي القضاء على المذهب المالكي من المغاربة والاندلسيين في مصر كلها من حيث المؤهلات العلمية والقضائية والسيرة الحميدة والسلوك المستقيم القاضي **عبد الرحمن بن محمد بن محمد ولي الدين الحضرمي** المعروف **بابن خلدون** المتوفي سنة ٨٠٨هـ / ١٤٠٦ م ، الا أنه على الرغم من أهليته التي لا شك فيها عزل عن عمله وأعيد مرات عديدة ، كان اخرها السنة التي فارق الحياة فيها . والسبب في ذلك يعود الى انه وجد في عصر كان فيه سلاطين المماليك ورجال الحكم من معاونيهم لا يقيمون وزنا للنزاهة وخاصة في منصب حساس مثل منصب القضاء ، لانها تطال بالضرورة مصالحهم ، وهي في نظرهم تتقدم على كل شيء . لذلك كان ابن خلدون الذي اتصفت احكامه بالصرامة والاستقلال يعزل لاتفه الاسباب وأقلها شأنًا وموضوعية ، كرفض وساطة للسلطان او غيره من الامراء الذين جعلوا من منصب القضاء وسيلة لجمع المال والثروة ، على اعتبار أنه كان يباع لمن يدفع أكثر من المال دون النظر الى أهلية المشتري العلمية والاخلاقية شأنه في ذلك شأن المناصب الادارية الاخرى . وقد صور المقرئ

هذا الجو الفاسد بقوله : « فإذا اراد أحد ولاية شيء من الأمور تحدث مع حاشية الأمير بركة حتى يتقرر له ما يريد ، ثم يستقر فيما يقرر فيه من الوظائف . . غير أن الولايات كلها من القضاء والحسبة وولاية الحرب في الأعمال والكشف وسائر الوظائف ، لاسبيل أن ينالها أحد إلا بمال يقوم به أو يلتزم بإدائه ويكتب به خطه ، فتطاول كل نزل رذل وسفلة الى ما سنج بخاطره من الأعمال الجليلة والرتب العلية ، فدها الناس من ذلك بداهية دهياء ، أوجبت خراب مصر والشام » (٤٠) . .

وذكر ابن خلدون عن نفسه ، وذكره غير واحد ، أنه سلك عكس ما أراده بعض من ضعفت نفسه من أهل السلطة والحكم في عصره . . فقد سلك طريق الحق في كل أحكامه ، الأمر الذي لم يعجب الكثيرين من ذوي الشأن الذين اعتادوا على أن تكون جميع طلباتهم مقبولة وشفاعاتهم مستجابة ، وهذا ما رفضه ابن خلدون ، فكثرت الشغب عليه وأظلم الجو بينه وبين أهل الدولة . ويذكر أن ذلك توافق مع مصابه بفقد أهله وماله في السفينة التي غرقت وهي في طريقها الى مصر (٤١) .

وقد طال أمد عدم وجود المقاربة والاندلسيين في منصب القضاء المالكي بعد ابن خلدون أكثر من ربع قرن من الزمان في مدينة القاهرة ، حتى جاء واحد منهم وبصفة نائب القاضي المالكي هو **علم الدين أحمد بن تاج الدين محمد بن محمد الاندلسي** المتوفى سنة ٨٤٢هـ/١٤٣٩م . وهو من الذين ولدوا بمصر وترعرعوا فوق أديمها وكان مثالا يحتذى في عمله ، ترفع عن سقطات القضاة ذوي النفوس الضعيفة والضمائر الميتة ، الذين اتخذوا من القضاء وسيلة لجمع الثروة (٤٢) ، وأحدهم شغل منصب قاضي قضاة الاسكندرية وكان من الذين عرفوا بجهلهم المطبق بالمعارف الضرورية لمن يريد العمل في هذا الميدان كعلوم الشريعة من فقه وحديث وتفسير ، وهو **أحمد بن سعيد التلمساني** المتوفى سنة ٨٤٥هـ/١٤٤٢م . ومع ذلك فقد سار في وظيفته مسيرة حق واستقامة (٤٣) . وعلى النقيض منه من جهة المؤهلات ، اشتهر بالقاهرة نائب للقاضي المالكي **نور الدين الرهوني المغربي** المتوفى سنة ٨٧٠هـ/١٤٦٦م ، وعرف بشدة تهوره في أحكامه واقدامه على ظلم الناس وأتى على تنفيذ احكام لا يقدم عليها أحد من القضاة الواعين (٤٤) .

وتسلم ، خارج مدينتي القاهرة والاسكندرية ، منصب قاضي قضاة المالكية **المغربي محمد بن محمد المعروف بابن حريز** المتوفى سنة ٨٧٣هـ/١٤٦٩م بمدينة منفوط . وجمع هذا القاضي ما يحتاجه أمثاله من معرفة ومؤهلات وأمانة وحرص على الحق ونصرتة في أحكامه . وهذا ما اجمع عليه كل الذين عاصروه وفرحوا به لما خلف القاضي ولي الدين السنباطي بمدينة القاهرة (٤٥) . . وولي **محمد بن محمد الريني** المتوفى سنة ٨٨١هـ/١٤٧٧م ، نائبا للقاضي المالكي بالاسكندرية فترة تقرب من عشرين عاما لم يعرف عنه خلالها ما يسيء اليه (٤٦) . واشتهر من آل حريز الذين

كانوا يسكنون مدينة منفوط عمر بن محمد سراج الدين المغربي المنفلوطي المتوفى سنة ٨٩٢هـ/١٤٨٧م ، الذي حصل على ثقافته الواسعة من شيوخ مكة ومنفلوط ، وتميز بأخلاقه وأحكامه الحيادية المنصفة لم تحرفه عنها حالته المادية البائسة وديون أخيه الذي تكفل بتأديتها عنه ، فكان مثال القاضي الذي لا يرى بدلا عن امتثال الحق في ميدان عمله (٤٧) . وخلفه في القضاء المالكي بالقاهرة القاضي **ابراهيم بن محمد المغربي** المتوفى سنة ٨٩٦هـ/١٤٩١م ، الذي كان كسابقه متنوع المعارف فباشر عمله القضائي سنة ٨٧٧هـ/١٤٧٢م وانتهى منه سنة ٨٨٦هـ/١٤٨٢م . وأدى عزله الى الاسف والحسرة لما اتصف به من دقة وصلابة في أحكامه ، التي لم يراع فيها غير مصلحة القضاء (٤٨) .

والشيء اللافت للانتباه هنا ، أن جميع القضاة الذين التزموا في مهماتهم القضائية جانب الحق والصدق والامانة تعرضوا للمضايقات وانتهوا نهايات محزنة مثل العزل، وجدوا أن من مصلحتهم تنفيذ مايريد السultan ومعاونوه الذين لم يروا الا مصالحهم الشخصية ، فتهافتوا على جمع المال غير آبهين بمصالح الناس ولا بقذارة الوسائل التي توصل الى ذلك . وعكس ابن تغري بردي هذه الحال في كتابه النجوم الزاهرة كما فعل المقرئ من قبله ، عندما تفاقت الامور واصبحت اسوء مما كانت عليه زمن المقرئ ، علما ان ابن تغري بردي ينتمي بالاصل الى المماليك الذين حكموا مصر والشام (٤٩) .

وهكذا فقد كان للقضاة المالكين دور مهم في الحياة الاجتماعية بمصر من خلال منصب القضاء ، وتأتي أهمية هذا الدور من شهرتهم بالاحكام الصعبة والقاسية من حيث نتيجتها ، فجميع المسائل الكبرى التي كانت تواجه القضاة من المذاهب الاخرى تحال الى القاضي المالكي ، مثل قضايا الكفر والاحاد والزندقة والخروج على الدين ، وقضايا الخيانة . فيشبه بذلك ما يسمى في هذه الايام بقاضي (محكمة الامن القومي او محكمة امن الدولة العليا) والامثلة في هذا الميدان كثيرة جدا ، منها أنه سنة ٨٩٣هـ/ ١٤٨٨م ادعى عند القاضي المالكي على الطنبا الحلبي والطنبغا دوا دار جنتمر بامور تقضي الكفر ، فحكم براقعة دهمها واعدمها (٥٠) . وحدث في سنة ٧٨٥هـ / ١٣٨٤م أن جماعة بالقاهرة اتهموا بالزندقة فأحيلوا الى القاضي المالكي الذي أمر بضرب رقاب ستة منهم (٥١) . وكذلك كانت عاقبة من يرتد عن الاسلام (٥٢) .

وأما من كان يتآمر على الدولة بتعامله مع الاعداء ، فانه كان ينتظر قرار القاضي المالكي الذي لم يكن بأقل من الموت ، مثال ذلك أن السلطان قام بتكليف القاضي المالكي **شمس الدين محمد البساطي** سنة ٨٣٢هـ/١٤٢٩م بالنظر بقضية الجاسوس العجمي علي التبريزي ، الذي اتصل بملك الحبشة وهون عليه أمر المسلمين ، فحاكمه القاضي المذكور وحكم عليه بالاعدام (٥٣) .

أما نواب القضاة ، فان عددهم لم يكن ثابتا ، كأن يكون ذلك عرفا أو عادة ففي بعض الاحيان كان عددهم يصل الى نحو خمسة عشر نائبا عند القاضي الشافعي،

وعشرة عند القاضي الحنفي ، والى سبعة نواب عند القاضي المالكي ، ومثل هذا العدد عند القاضي الحنبلي وأحيانا أقل . ولعل خير إشارة الى ذلك وجدت عند ابن تغري بردي في كتابه النجوم الزاهرة حيث ذكر انه في سنة ٨١٩هـ/١٤١٦م أمر السلطان بعزل جميع نواب القضاة الاربعة ، وكان عددهم يومئذ مئة وستة وثمانين قاضيا بمدينة القاهرة وحدها . فقرر السلطان ان يكون لكل قاض ثلاثة نواب فقط . ويعلق ابن تغري بردي على ذلك بالقول : « وما كان أحسن هذا لو دام أو استمر . وقد تضاعف هذا البلاء في زماننا ، حتى خرج عن الحد ، وصار لكل قاض عدة كبيرة من النواب » . وعلى الرغم من الضغوط المستمرة التي مارسها رجال الحكم من الامراء على السلطان ، فقد قرر ان يكون للقاضي الشافعي عشرة نواب ، وللقاضى الحنفي خمسة وللقاضى المالكي أربعة (٥٤) . وفي سنة ٨٣٣هـ/١٤٣٠م قرر السلطان أن يكون للقاضي الشافعي أربعة نواب وللحنفي ثلاثة ، واثنان لكل من القاضي المالكي والحنبلي ، ليرتفع عددهم بعد مضي ثلاث سنوات ، فيصبح للقاضي الشافعي خمسة عشر نائباً بمصر كلها ، وللحنفي عشرة ، وللقاضى المالكي سبعة ، وللحنبلي خمسة . وبعد فترة قصيرة عادوا الى ما كانوا عليه في البداية دون معرفة السلطان (٥٥) . وهذا يدل بصورة واضحة على الواقع المر ، الذي كان يعاني منه الحكم المملوكي من فوضى وعدم استقرار وتفشي كل ما هو سيء ورديء .

وكان القضاة يمارسون أعمالهم في معظم الاوقات في مكان يعرف بدار العدل أو ما شابه ذلك في قلعة الجبل بمدينة القاهرة ، وبأمكنة متنوعة في بقية المدن والخواضر ، وان كان معظمها في مقر الحاكم أو النائب (٥٦) ، وهو يشبه ما يسمى في أيامنا هذه (قصر العدل) .

٢ - **السياسيون** : وهم مجموعة من المغاربة والاندلسيين ، لم يتعد عدد أفرادها أصابع اليد ، تدخلوا في شئون الحكم والسياسة وكان لهم رأيهم الخاص في هذا المجال ، وبخاصة في فترة حكم المماليك . وكان لواحد منهم طموح لتولي السلطة ، الامر الذي لم يوجد عند احد من العرب المشاركة على الاطلاق . واعتبر تدخلهم في شؤون السياسة ، التي كانت تنتهجها طبقة الحكم آنذاك من أشد الامور مساسا بمركز السلطان . لانه لم يسبق لاحد أو لجماعة ان تدخلت في شؤون السلطنة من أهل البلاد الاصليين ، فالمشاكل من هذا القبيل تصدر عن المماليك انفسهم .

الحادثة الاولى كانت خلال فترة حكم صلاح الدين الايوبي ، لكنها لم تكن بقصد الاضرار بالسلطة الايوبية بقدر ما كانت لاجل ترسيخها وتقويتها ، وهي ما قام به **اليسع بن عيسى بن حزم الجباني** المتوفى ٥٩٥هـ/١١٩م الذي تجرأ وخطب باسم العباسيين في أواخر ايام الفاطميين في مصر . وكانت مبادرة منه دون توجيه من صلاح الدين الايوبي لم يتجرأ احد غيره على القيام بها . ونجحت المبادرة فنال مكانة مرموقة عند صلاح الدين الذي ظل يكرمه حتى اخر ايام حياته (٥٧) .

وكانت الحادثة الثانية سنة ٧٤٢هـ/١٣٤٢م ، وتتلخص بقيام أحد المغاربة بمجادلة جركنمر بن يهادر أحد الامراء المماليك انذاك بالقاهرة ، وكان المغربي يتهمه بأنه قتل الملك المنصور بن الملك الناصر محمد بن قلاوون ، الذي خلفه بالسلطنة مباشرة بعد موته ولفترة قصيرة لم تتعد بضعة أشهر . وبلغت الجراءة بهذا المغربي ان كتب بذلك الى الامير قطلوبغا الفخري . فقبض على المغربي ، ولا ريب في أن مصيره كان القتل ، فلا رحمة فيمن يطرح مثل هذه الامور وعلى الاخص في فترة من أصعب فترات التاريخ العربي الاسلامي واحلكها وهي فترة حكم المماليك في المشرق العربي (٥٨) . ولا يذكر المقرئ اسم هذا المغربي على الرغم من دقته وشدة ملاحظته بالاضافة الى أنه المصدر الوحيد ، الذي اتى على هذه الحادثة .

وبلغ الامر ببعض نزلاء القاهرة الدائمين من المغاربة الى ارجاع سوء الحالة الاقتصادية وتفاقم الامور وتدهورها الى سياسة السلطان نفسه ، فقد اتهم مغربي جريء السلطان بأنه السبب فيما وصلت اليه حالة الاقتصاد من سوء وتدهور ، وتحمس بصورة كبيرة لهذه القناعة التي تكونت عنده حتى اخذ يدعو الناس في القاهرة للتخلص من السلطان . وحدث ذلك سنة ٧٧٥هـ/١٣٧٤م التي عمت خلالها موجة من الفلاء والقحط لم يعهد لها مثيل من قبل على حد قول من كتبوا عنها . وبلغ الامر بهذا المغربي ، الذي لم يذكر المقرئ اسمه أيضا ، الى التوجه الى مكان قريب من القلعة مكان اقامة السلطان والامراء وتحريض الناس علانية على قتل السلطان والتخلص منه لان في ذلك مفتاح حل الازمات التي تعاني منها مصر في ذلك الوقت . يقول المقرئ : « وفي ثالث عشر ذي الحجة ، قبض على رجل مغربي ، كان يقف في الليل تحت القلعة ويصيح ، اقتلوا سلطانكم ترخص اسعاركم ويجري نيلكم فضربه والي القاهرة وتركه لحاله » (٥٩) .

والحقيقة ان السبب الذي دفعه لان ينادي بقتل السلطان لا يمكن التكهّن به انما يمكن القول ان السبب في ذلك ، ربما يعود الى ان السلطان كان بمقدوره ان يحرك الازمة باتجاه الافضل اذا ترفع على جشعه وطمعه ، لان حكام مصر المماليك ، من امراء وسلاطين ، لم يكن همهم الا انفسهم ومن يدور في فلکهم من ابناء جنسهم ، فاحتكروا التجارتين الخارجية والداخلية وسيطروا سيطرة تكاد تكون شبه كاملة على جميع مصادر الثروة لصالحهم الشخصي .

وحادثة رابعة تدخل من خلالها المغاربة في امور السياسة كانت من أخطر الحوادث على مستقبل السلطان والحكم بصورة عامة ، وبطلها أحد المغاربة الذي قام بالتخطيط مع بعض امراء العرب للاطاحة بالسلطان المملوكي والتخلص من حكم المماليك نهائيا . لكن هذا التخطيط لم يكن له من العمق والارتكاز على ثوابت موضوعية ما يمكن صاحبه من الوصول الى ما يهدف اليه . وكان أن أخفقت اول وآخر محاولة من هذا القبيل

خلال العصر المملوكي . وهي ان دلت على شيء ، فعلى ان المغاربة والاندلسيين نزلاء المشرق العربي . كانوا على درجة من الوعي والنضوج بصورة تدعو للقول انهم تفوقوا على اضرابهم من المشاركة . صاحب هذه المحاولة الفريدة في عصر المماليك **جمال الدين محمد العنابي** المتوفى سنة ٧٩٦هـ/١٣٩٤م ، وهو الذي اختصه السلطان الظاهر برقوق وقربه اليه وملخص محاولته الفاشلة قيامه بالاتصال مع الامير العربي موسى ابن محمد بن عيسى وهو في السجن بأمر السلطان برقوق ، وعرضه عليه ان يخبر جميع انصاره بان يحضروا الى قريب من القاهرة وينتظروا حتى يخرج السلطان - الذي كان على وشك الخروج الى الشام - ومن ثم يهاجمون القاهرة يدعمهم في ذلك خمسمائة مملوك بقيادة العنابي من داخلها وسيطرون عليها . وبعد ان تتم عملية السيطرة على القاهرة ، يعلن العنابي خليفة وشهاب الدين بن قايمار اتابكا للجيش ، ويتم ايضا تعيين سلطان جديد ، ومن ثم تنفيذ ما يراه هؤلاء مناسبا من الاعمال . لكن الامير السجين لم يوافق على ما يبدو على خطة العنابي لانه لم يعطه منصبا قياديا كبيرا ، فكان ان سلم مذكرة العنابي الى من اوصلها الى السلطان الذي امر باعتقال العنابي واجرى معه تحقيقا طويلا اعترف هذا من خلاله بخطة الرامية لقلب نظام الحكم والاطاحة بالسلطان فصدر الامر بقتل هذا المغربي (٦٠) وبذلك انتهت اول محاولة تجرأ مغربي أن يقوم بها . وتدل هذه المحاولة على مدى الوعي الذي تجسد في الاوساط الشعبية وعدم رضاها عن الحكام المماليك الذين عاشوا في غربة دائمة كانت تفصلهم عن الشعب والارض على حد سواء في كل تصرف وفي كل خطوة خطوها على ارض المشرق .

٣ - العسكريون : والجهة الاخيرة المهمة التي شارك فيها المغاربة والاندلسيون في مصر هي مؤسسة الجيش . فمن المعروف ان الاعداء التاريخيين الذين هددوا وجود العرب وكيانهم منذ أواخر القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي تجسّدوا بالدرجة الاولى فيمن عرفوا باسم الصليبيين ، وكان من الطبيعي ان يتطوع المغاربة والاندلسيون لمحاربتهم ، وهم الذين شاركوا وساهموا في طرد العرب من الاندلس . ومما يلفت الانتباه ان من تطوع وشارك في الجيش المصري من المغاربة والاندلسيين عمل في سلاح البحرية . وتفوق هؤلاء في هذا المجال لكونهم ابناء بيئة بحرية ، وهم من ذوي الخبرة في شؤون البحر . والبحث في هذا الامر ، لابد من ان يصطدم ببعض العراقيل ، فالمصادر تضمن بمعلوماتها وكل ما نجده إشارات في سياق اخبار اخرى . ولكن لهذه الاشارات أهميتها البالغة لانها تدل على الحجم الكبير لمشاركة المغاربة والاندلسيين في مؤسسة الجيش في مصر .

ولعل أول اشارة في هذا المضمار وردت عند ابن جبير في رحلته المشهورة ، اذ يروي أنه في سنة ٥٧٩هـ/١١٨٤م ، جاءت جماعة من نصارى الشام فاستولوا على بضاعة كان تجار اليمن يحملونها في ميناء عيذاب . وفوق هذا فقد أشاعوا أنهم بصدد اخراج ضريح الرسول العربي الكريم من الحجاز ، واقتربوا من المدينة، فجهزت مراكب

من مصر والاسكندرية برئاسة الحاجب المعروف بلؤلؤ ومعه نخبة من أنجاد المغاربة البحرين لحقوا بالنصارى المذكورين وتمكنوا من إبادتهم جميعا (٦١) . وتجسد وجود المغاربة بشكل رئيسي بمدينة الاسكندرية القاعدة البحرية المهمة التي كانت تنطلق منها القطع البحرية المصرية الى المناطق الاخرى . ويفهم من بعض الاخبار أن المغاربة توصلوا الى أرفع المناصب القيادية في بحرية مصر العسكرية، فتوصل أحدهم الى مرتبة رئيس في البحرية . ويذكر اليونيني صاحب كتاب ذيل مرآة الزمان ، أن من بين الاسرى الذين أسرههم الفرنج سنة ٦٧٣هـ / ١٢٧٥م بالقرب من قبرص الرئيس **شهاب الدين أبو العباس المغربي** . ولا يعطي اليونيني تفاصيل وافية عن تدرجه في البحرية المصرية، حتى وصل الى هذه المرتبة . لكن الذي يفهم من لقبه (الرئيس) أنه كان من القادة المشهورين في عصره ، اذالم يكن قد تسلم رئاسة بحرية مصر خلال فترة خدمته العسكرية . ودليل ذلك انه اثر عودته من إحدى الغزوات طلبه الظاهر بيبرس ومن كان معه من الجنود ووبخهم ، فبادر للدفاع عن نفسه ومن كان معه (٦٢) واتفق أن أحد الامراء المغاربة ولا مور غامضة ترك بلاده ولجأ الى القاهرة وفيها عمل في الجيش المصري البري ، وهو **أبو دبوس عثمان بن سعيد المغربي** أمير قابس ، الذي أقطع فيها بعض الاقطاعات . ويذكر ابن كثير أنه كان يركب مع الجند في زي المغاربة متقلدا سيفا . وكان نظاميا لا يتغيب عن الخدمة وظل هكذا حتى وفاته سنة ٧١٣هـ / ١٣٣١م (٦٣) .

وكان المغاربة في مقدمة المتطوعين والمندفعين اذا ما طلب منهم ذلك ، وفي معظم الاحيان يسبقون أهل البلاد الاصليين الى مسألة الدفاع . ذكر المقرئزي في كتابه السلوك أن الامير يلبغا الاتابك اهتم بعمل الشواني البحرية لغزو الفرنج ، وبعد اتمام العمل : « نودي بالقاهرة ومصر بحضور البحارة والنفاطة ومن يريد الجهاد في سبيل الله الى بيت الامير يلبغا الاتابك للعرض وأخذ النفقة للسفر في المراكب ، فاجتمع عدة من المغاربة رجال البحر وكتب اسمائهم وقررت لهم المعاليم واقامت لهم نقباء وقاموا بمساعدة صناع المراكب » وقد حدث ذلك سنة ٧٦٧هـ / ١٣٦٦م (٦٤) ويقول في مكان آخر وضمن حوادث سنة ٧٦٨هـ / ١٣٦٧م مايلي « كملت عمارة الشواني البحرية وعدتها مائة قطعة ما بين غرابان وطرائد ، فاستخدم الامير يلبغا من الرجال ما يكفيها، وجمعهم ما بين مغاربة وتراكمين وصعايدة ورتب لهم رؤساء ونقباء وأنفق فيهم المعاليم المقررة وشحن الاغربة بالعدد الحربية وجميع الات السلاح (٦٥) .

وتكرر تسلم المغاربة لقيادة الاسطول الحربي في مصر في بعض الغزوات ، كما حدث سنة ٧٦٩هـ / ١٣٦٨م عندما تسلم قيادة الاسطول **الحاج محمد التازي المغربي** . يقول المقرئزي : « وقدم الحاج محمد التازي المغربي رئيس البحر ، وقد تسلم من الشواني التي عمرها الامير غرابا اكمله بالعدد والالات وشحنه بالمقاتلة من رجال المغاربة، وأخذ غرابا آخر من الاسكندرية مكملا بالعدد والرجال . ومضى في البحر وهجم على الفرنج فملك منها غرابا قتل منه جماعة واسر باقيهم . وقدم في التاسع والعشرين من

شعبان ، فتلقاه جماعة من الامراء بتجمل عظيم وخرج الناس الى لقائه وسروا به ، فلما تمثل بين يدي السلطان خلع عليه وأنعم عليه بجميع ما احضره من الغنائم» (١٦) . ويبدو ان معظم البحارة الذين وجدوا بصورة دائمة في مواقع البحرية بمدينة الاسكندرية كانوا من المغاربة ، ودليل ذلك انه في سنة ٧٧٠هـ / ١٣٦٩م هوجمت الاسكندرية فتولى المغاربة الدفاع عنها بشكل رئيسي . يقول المقرئزي : « وفي يوم الجمعة ثامن ذي الحجة ، قدم الخبر بنزول اربع قطايع على الاسكندرية من الفرنج وانهم رموا المدينة بمنجنيق ، فخرج تلك الليلة ثلاثة وعشرون اميرا منهم ثلاثة من الالوف وعشرة من الطبلخانة وعشرة من امراء العشرات ، فقدم الخبر في عشية السبت ان المغاربة والتركمان نزلوا في المراكب وقاتلوا الفرنج وقتلوا منهم نحو المائة وغنموا منهم مراكبا » (١٧) .

وقد دلت بعض الاحداث ، التي ذكرها المؤرخون عن مشاركة المغاربة في اعمال البحر انه لم يكن في سلاح البحرية المصرية اشجع من اهل المغرب والاندلس . وتكاد شهرتهم في هذا الميدان تغلو كل شهرة ، وانه كان لايدانيهم في صدق العمل وشدة الاندفاع اية مجموعة أخرى . ففي سنة ٧٦٧هـ / ١٣٦٦م فوجيء اهل مدينة الاسكندرية بالفرنجة في عقر دارهم وهم على حالة من عدم الاستعداد والفجلة ، فبادر المغاربة بالنزول الى البحر بدون لباس ولا مراكب واستطاعوا ان يقبضوا على غراب المقدمة المعادي واقتادوه باتجاه الشاطئ بقصد حرقه ، الامر الذي لم يتم لان الرماة لم يكونوا على استعداد لهذا الامر . ويذكر المقرئزي ، ان هذه المجموعة من المغاربة اشتبكت بعد ذلك مع ركاب الغراب بالسيوف على الشاطئ (١٨) .

واستمرت مشاركة المغاربة والاندلسيين مع مرور الايام في الجيش المصري ، وقد اصبحوا من سكان المشرق مثلهم مثل السكان الاصليين لا يمتازون عنهم . ففي زمن السلطان الاشرف برسباي وخلال النصف الاول من القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي ، شاركوا في غزو قبرص ، وكان منهم **حسين بن احمد المغربي المعروف بالطولوني** الذي غزا مع الفازين ثم عاد وتوفي سنة ٨٤٩هـ / ١٤٤٦م (١٩) . على هذا لم يكن المغاربة والاندلسيون سلبين بل قدوة جيدة في العمل والمسار العام ، باستثناء بعض الحالات الشاذة ، وساعدهم ذلك على الوصول الى ارفع المناصب الادارية كالقضاء والحسبة وكتابة السر والدوايرية وغير ذلك ، وكانوا في الميدان العسكري من اخلص العناصر .

ويستخلص مما سبق عرضه ، ان الوطن العربي عاش دوما في وحدة شبه كاملة ، لم تعرف بلدانه الحدود الفاصلة ولم يعرف سكانه الا جنسية واحدة ، ولم يحتج العربي قط الى اشارة مرور واذن بالعمل والاقامة . ولا يمكن وصف التمزق الذي عرفه الوطن العربي في الماضي بالتمزق السياسي لما لهذه الكلمة في هذه الايام من معان ، بل ان الامر لم يتعد وجود حكام مختلفين هنا وهناك ، والفرق شاسع فيما بين تعدد الحكام وتباين مصالحهم ، والتمزق السياسي .

الحواشي :

- (١) ابن العماد الحنبلي (عبد الحي) شذرات الذهب ، ج٣ ، الطبعة الثانية دار المسيرة ، بيروت ١٩٧٩ ص ٥٤-٥٢ .
- (٢) ابن الخطيب (لسان الدين) أعمال الاعلام ج٣ ، تحقيق احمد العبادي ومحمد الكتاني . دار الكتاب ، الدار البيضاء ١٩٦٤ ص ٥٩-٧٣ . شذرات الذهب ج٣ ص ٢٦٤ .
- (٣) ابن دحلان ، خلاصة الكلام في بيان امراء البلد الحرام ، الطبعة الاولى ، المطبعة الخيرية ، القاهرة ١٣٠٥ هـ ، ص ٢٠ .
- (٤) المسعودي (علي بن الحسين) مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ج٤ ، تحقيق شارل بلا ، بيروت ١٩٧٣ . الجاحظ ، كتاب الثمانية ، (تح) عبد الله محمد هارون ، طبعة مصر ١٩٥٥ ، ص ١٣٦
- (٥) الصفدي (صلاح بن ابيك) الوافي بالوفيات ، ج٣ ، (تح) محمد بن عبد الله ومحمد بن محمود باعتناء س. ديدرينغ ، دمشق ١٩٥٩ ص ٢٠٧ .
- (٦) القفطي (علي بن يوسف) انباه الرواة على انباه النحاة ، ج٢ ، تحقيق أبو الفضل ابراهيم ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٥٥ ص ١٦٤-١٦٥ .
- (٧) المقرئ (احمد بن محمد) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ، ج٣ (تح) احسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٨ ص ١٤٣ .
- (٨) انظر عددا من الامثلة ، ابن مخلوف (محمد) شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، الطبعة الاولى ، دار الكاتب العربي ، بيروت ١٣٤٩ هـ ص ٩٧ .
- (٩) شجرة النور الزكية ، ص ١٢١ .
- (١٠) يعقوب (جورج) اثر الشرق في العرب خاصة في القرون الوسطى ، ترجمة فؤاد حسنين علي ، مطبعة مصر ، القاهرة ١٩٤٦ ص ٩٧ .
- (١١) الحميري (محمد بن عبد النعم) الروض في خبر الاقطار ، (تح) الدكتور احسان عباس ، دار العلم للطباعة ، بيروت ١٩٧٥ ص ٥٨٣ . وانظر حول بعض التجار المصريين الذين اتجروا مع الاندلس : ابن بشكوال (خلف بن عبد الملك) كتاب الصلة ، ج٢ ، الدار المصرية للتأليف والنشر ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٦٣٩ .
- (١٢) نفح الطيب ، ج٣ ص ٢٤ .
- (١٣) البكري (عبد الله بن عبد العزيز) صفة المغرب وارض السودان ومصر والاندلس ، ص ١٨٨ .
- (١٤) الوهرائي (محمد بن محمد) منامات الورهاني ومقاماته ورسائله ، (تح) ابراهيم شعلان ومحمد نفش ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ١٩٦٨ ص ١١ .
- (١٥) البتوني (محمد لبیب) رحلة الاندلس ، الطبعة الاولى ، مطبعة الكشكول ، القاهرة ١٩٢٧ ، ص ١٣٧ . محمد عبد الله عنان ، عصر المرابطين والموحدين في المغرب والاندلس ، ق٢ ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٦٤ ص ٦٢٧ .
- (١٦) ابن بطوطة : (محمد بن عبد الله الطنجي) مهذب رحلة ابن بطوطة المسماة تحفة النظار في غرائب الامصار وعجائب الاسفار ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٤ ص ٣٦٠ .

- (١٧) السيوطي (جلال الدين) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، ج ٢ (تح) محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة (بت) ص ٣٢٤ . اليونيني (موسى بن محمد) ذيل مرآة الزمان ، ج ٣ ، الطبعة الاولى ، حيدرآباد - الدكن ١٩٦٠ ص ٢٥٢ . ابن حجر (أحمد بن علي) أنباء الغمر باباء العمر ، ج ١ ، (تح) حسن حبشي ، دار التحرير للطبع والنشر ، القاهرة ١٩٦٩ ص ٤٤ .
- (١٨) النجوم الزاهرة ج ٦ ص ٥٤ وما بعدها . الخطط المقيزية مجلد ١ ص ١٧٣ .
- (١٩) سورة البقرة (الآية ٦١) .
- (٢٠) حسن المحاضرة ، ج ١ ، ص ٣٣٤ .
- (٢١) ابن خلدون (ولي الدين عبد الرحمن) كتاب العبر والمبتدا والخبر ، ج ٤ ، بيروت (بت) ص ١١٩ .
- (٢٢) الروض المعطار ، ص ٤٥-٤٦ . والحسبة هي من الوظائف التي ينظر صاحبها (المحتسب) في الرقابة على جميع النشاطات الاقتصادية وبعض الاعمال الاخرى كالاشراف على السقائين ومعلمي الصبية والسباحة والمكايل والموازين والاقوات ودار العدل (صبح الاعشى ٤٥١/٥) .
- (٢٣) نفع الطيب ج ٢ ص ٦٣٩
- (٢٤) الوافي بالوفيات ، ج ٣ ، ص ١٠٠ وما بعدها .
- (٢٥) الوافي بالوفيات ، ج ٤ ص ٣١٣ .
- (٢٦) ابن فهد ، لحظ اللاحظ ، دار احياء التراث العربي ، بيروت (بت) ص ٨٤ . والدواذارية وظيفة يشرف صاحبها على مصالح السلطان وينفذ ما يأمره به ولا يكتفه شيئا ولو كان على نفسه (التعريف بالمصطلح الشريف ص ١٥٠) .
- المنصور لاجين هو احد سلاطين المماليك الذي حكم سنتين وشهرين ويسمى أيضا علم الدين سنجر الدواذاري (السلوك المعرفة دول الملوك ج ١ قسم ٣ ص ٨٢٧-٨٥٩) .
- (٢٧) المقرئ (أحمد بن علي) السلوك المعرفة دول الملوك ، ج ١ قسم ٣ ، (تح) محمد مصطفى زيادة ، دار الكتب المصرية القاهرة ١٩٦٤ ص ٨٨٢-٨٨٣ .
- كتابة السر وظيفة يقوم بها صاحبها بإدارة ديوان الانشاء التي تصدر عنه جميع الرسائل والمكاتيب الداخلية والخارجية (المنتقى من صبح الاعشى لعبد القادر زكار ٦٣/١) .
- الطبلخاناه وظيفة ديوانية موضوعها التحدث في استخراج الاموال السلطانية ، ويكون صاحبها رفيقا للوزير ويكون امير طبلخاناه أو امير عشرة ، وتقابل في يومنا المدير او معاون الوزير (ولاة دمشق في عهد المماليك ص ٢٦) .
- موقع الدست هو الذي يجلس مع كاتب السر بدار العدل أمام السلطان او النائب بمملكة من الممالك (المنتقى من صبح الاعشى لعبد القادر زكار ٦٣/١) .
- (٢٨) أنباء الغمر ، ص ٢٩٥ .
- (٢٩) ابن قاضي شهبة ، التاريخ ، مجلد ٣ من المخطوط ، (تح) عدنان درويش ، المعهد الفرنسي للدراسات العربية ، دمشق ١٩٧٧ ص ٤٤٦
- (٣٠) ابن حجر (أحمد بن علي) الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، ج ١ ، (تح) محمد سيد جاد الحق ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٦ ص ٢٠٧-٢٠٨ .

- (٣١) السخاوي (محمد بن عبد الرحمن) الضوء اللامع ، ج١٠ ، مكتبة المنى ، القاهرة ١٣٥٤ هـ ص ٢٣١-٢٣٢ .
- (٣٢) السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج٣ ، قسم ١ ، تح سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ١٩٨٠ ص ١٢٨ .
- (٣٣) الوافي بالوفيات ، ج ٢ ص ١٨٠ .
- (٣٤) الدرر الكامنة ، ج ٤ ص ٢٦٦ . ابن فرحون (علي بن محمد) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب ، ج ٢ ، (تح) محمد الاحمدي ابو النور ، القاهرة ١٩٧٤ ص ٣١٧ . الداودي (محمد بن علي) طبقات المفسرين ، (تح) علي محمد عمر ، الطبعة الاولى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٧٢ ص ٢٣١ .
- (٣٥) رحلة ابن بطوطة ، ص ٣١ .
- (٣٦) ابن القاضي (أحمد بن محمد) ذيل وفيات الاعيان المسمى درة الحجال في اسماء الرجال ، ج٣ ، (تح) محمد الاحمدي ابو النور ، طبعة القاهرة وتونس ١٩٧١ ص ١٨٧ .
- (٣٧) المرجع السابق ج ١ ص ٤٧ .
- (٣٨) ابن قاضي شهبة ، مجلدا ج ٣ ، ص ٤١٣ . ابن تغري بردي (يوسف الاتابكي) النجوم الزاهرة في أخبار مصر والقاهرة ، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب بوزارة الثقافة والارشاد القومي بمصر ، ص ٨ .
- (٣٩) انباء الفجر ، ج ١ ص ٤٣٠ .
- (٤٠) السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٣ قسم ١ ، ص ٣٢٤ .
- (٤١) كتاب العبر ج ٧ ص ٤٥٢ وما بعدها . انباء الفجر ج ٢ ص ٣٣٩-٣٤٠ . الضوء اللامع ج ٤ ص ١٤٥ وما بعدها . شذرات الذهب . ج ٧ ص ٧٦-٧٧ .
- (٤٢) النجوم الزاهرة ، ج ١٥ ص ٤٦٨ .
- (٤٣) السخاوي ، التبر المسبوك في ذيل السلوك ، القاهرة ، (بث) ص ٢٧-٤٠ .
- (٤٤) الضوء اللامع ، ج ٨ ص ٢٢٦-٢٢٧ .
- (٤٥) السخاوي ، الدليل على رفع الاصر ، (تح) جودت هلال ومحمد محمود صبيح ، الدار المصرية للتأليف والنشر (بث) ص ٢٥٨ وما بعدها .
- (٤٦) الضوء اللامع ، ج ٩ ص ٢٦٩ .
- (٤٧) الدليل على رفع الاصر ، ص ١٩٨ وما بعدها . الضوء اللامع ج ٦ ص ٧٦ وما بعدها .
- (٤٨) الضوء اللامع ، ج ١ ص ١٦١ وما بعدها .
- (٤٩) انظر حول هذا الامر : النجوم الزاهرة ، ج ١٣ ص ٢٩-٤٠ .
- (٥٠) انباء الفجر ، ج ١ ص ٤١٨ .
- (٥١) المرجع نفسه ، ج ١ ص ٢٧٤ .

- (٥٢) السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٣ قسم ١ ، ص ٢٧٢-٢٧٣ .
- (٥٣) النجوم الزاهرة ، ج ١٤ ص ٣٢٤ وما بعدها.
- (٥٤) المرجع نفسه ، ج ١٤ ص ٤٠ وما بعدها .
- (٥٥) المرجع نفسه ، ج ١٤ ص ٣٤٥-٣٦٢ .
- (٥٦) السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٢ قسم ٣ ص ٨٨٨ .
- (٥٧) ابن الأبار (محمد بن عبد الله) المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدي ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٣٤-٣٣٥٣ .
- (٥٨) السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٢٣ قسم ١ ص ٢٢٦ .
- (٥٩) المصدر نفسه ، ج ٢ قسم ٣ ص ٥٩٤
- (٦٠) ابن قاضي شعبة ، مجلد ١ ج ٣ ، ص ٥٠٩ وما بعدها . انباء الغمر ، ج ١ ص ٤٧٠ .
- (٦١) ابن جبير (محمد بن احمد) رحلة ابن جبير ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٩ ، ص ٣٤-٣٥ .
- (٦٢) ذيل مرآة الزمان ، ج ٣ ص ٨٦ .
- (٦٣) ابن كثير (اسماعيل بن عمر) البداية والنهاية ، ج ١٤ ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٣ ص ٥٥ .
- (٦٤) السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ٣ قسم ١ ص ١١٢ .
- (٦٥) المصدر نفسه ، ج ٣ قسم ١ ص ١٢٩ .
- (٦٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .
- (٦٧) المصدر نفسه ، ص ١٧٥-١٧٦
- (٦٨) المصدر نفسه ص ٤٢٠ .
- (٦٩) التبر المسبوك في ذيل السلوك ، ص ١٢٨ .